نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد و التوفير البريدي للشؤون الفنية لـ 14 أكتوبر :

مكتب البريد سيطلق خدمة الموبايل قريبا بالتعاون مع شركة مغربية مختصة بالجوانب البرمجية

شهد البريد اليمني تطورات ملحوظة في مسيرته البريدية والمالية فقد استطاع التحول إلى مؤسسة خدمية ذات أبعاد اقتصادية هامة من خلال ما تقدمه من خدمات مالية وبريدية تمس احتياجات مختلف شرائح المجتمع و التنوع في عدد الخدمات المقدمة للعملاء من الجهات والمنظمات والأفراد في آن واحد، اضافة إلى البنية التحتية المتمثلة في الشبكة الواسعة في عدد المكاتب المنتشرة في عموم الجمهورية، و على مستوى الأرياف، وامتلاك تقنية حديثة تربط المكاتب البريدية في شبكة الكترونية واحدة تقدم أكثر من (25) خدمة مالية وبريدية مع المرونة التي تتمتع بها هذه التقنية في التعامل مع التطورات والاحتياجات المختلفة الأمر الذي جعل البريد اليمني في مقدمة المؤسسات المالية والبريدية في اليمن يحظى بثقة الجهات والمنظمات المحلية والأجنبية و احتلال مرتبة متميزة بين إدارات البريد في المنطقة العربية واستطاع أن يحدث نقلة ملموسة للخدمات المالية المصرفية والالكترونية إلى جانب الخدمات البريدية التقليدية الأمر الذي أعطاه مكانة بين الدول البريدية الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي والمساهمة في تحقيق شراكة متبادلة والاستفادة من الخبرات العربية والأجنبية لتطوير العمل المالي والبريدي.

لقاء / امل حزام

ارتفاع إيداعات التوفير البريدي من صغار المتعاملين إلى (49) ملياراً

خدمة الطالب

■ فائز سيف عبده

واشار الاخ/ فائز سيف عبده نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد و التوفير البريدي للشئون الفنية في لقاء خاص لصحيفة 14 اكتوبر الى ان مكتب البريد سيطلق خدمة الموبايل قريبا بالتعاون مع شركة مغربية تعد المواد البرمجية، والبريد يختص بجانب التجهيزات للاستفادة من تلك الخدمة في المناطق النائية، و المحرومة و البعيدة، و خدمة الطالب بإنشاء مواقع للجامعات و المعاهد للتسجيل مؤكدا ان العديد من المؤسسات التعليمية اشادت بتلك الخدمة للتفرغ للعملية التعليمية وعدم الانشغال بالجوانب المالية من جانب ومن جانب آخر تتيح للطلاب التعامل مع عملية تسديد الرسوم عبر شبكة واسعة لمكاتب البريد مشيرا الى ان علاقة البريد بالنشاط المصرفي عبارة عن علاقة عريقة بدأت منذ ايام الحكم البريطاني في عدن حيث كان ذلك اساس الخدمات المصرفية للبريد مستوى اليمن للارتقاء الى مستوى ملتقى البريد الخدماتية للتوفير البريدي، و الاذون البريدية، و التحويلات المالية حيث اصبح مكتب البريد قاعدة انطلاق للخدمات المالية بعد الوحدة اليمنية توسعت وتعممت لتشمل جميع محافظات الجمهورية مضيفة عددا من الخدمات تشمل التحصيل، و المعاشات التقاعدية، و معاشات الموظفين التي جعلت الهيئة تخطو خطوات سريعة تعدت خدمات المؤسسات المالية الاخرى كون مكتب البريد حقق نجاحا كبيراً في زراعة الثقة بين المواطنين و خدمات البريد توسعت الشبكة في الانتشار مختلف محافظات الجمهورية مستوى الحضر او الريف من خلال اي و البريد مؤكدا ان انجازات مكتب الب

الخدمات حيث بلغ اكثر من (3) ملايين متعامل خلال 2013م يترددون بصورة منتظمة و شهرية لاستلام الرواتب، وتسليم الفواتير، او استلام الحوالات، او الاعانات مشيرا الى ان هناك منظمات دولية بعد تنفيذها عددا من الدراسات اصبحت تتعامل مع خدمات مكتب البريد لإيصال الاعانات الى المناطق النائية و الحضرية مضيفا ان تلك الثقة تأتي بسبب اعتماد مكتب البريد آلية ووسائل رقابية تعتمد على النظم الالكترونية في تعاملاتها حيث شاركت المنظمات الدولية التي تصرف اعانات في مختلف محافظات الجمهورية و معظمها في المناطق الريفية، و توسع البريد في التوفير البريدي حيث ارتفعت ايداعات التوفير صغار المتعاملين و بلغت متعامل في ظل ظروف المواطنون المتعاملون الحرص ما

يفرض أي قيود في استلام الحوالات او المعاشات او الاعانات بل فتح المجال في استلامها حتى في الاماكن النائية، ما شجع المتعاملين على التعامل مع مكاتب البريد و زيادة عدد المتعاملين حيث بلغ نصف مليون متعامل مع مكتب البريد.

الجائزة الكبرى

واضاف نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد و التوفير البريدي للشئون الفنية «ان انجازات المكتب تشمل اليوم المسابقات و الجوائز التي لعبت دورا ايجابيا من خلال عملية السحب التي بلغت ثلاث مراحل مؤكدا ان عملية السحب ستبدا خلال نهاية شهر مايو من هذا العام حيث سيتم سحب الجائزة الكبرى و جوائز نقدية من عائدات نتائج الاستثمار التي تميز بها البريد بعدم تحديد الفائدة مسبقا و انما نتائج الاستثمار نهاية العام تحدد و توزع فيها الارباح بما يتوافق مع القواعد الاسلامية و الشرعية مضيفا انه سيتم لاحقا ادخال خدمة الاقراض لشراء المستلزمات حسب طريقة البنوك الاسلامية خوفا من لاقراض النقدي و مسالة الفائدة و الريبة.

وفي ختام اللقاء اكد الاخ/ فائز سيف عبده « ان البريد افتتح لاسوء الماضي ثلاث خدمات اضافية تشمل خدمة تسديد الفواتير لي حصريا، ، و الانترنت، والثابت و الشركات الاخرى، مسبقا وخدمة الـ«ام.تي.ان » للشحن الفوري حصريا.

نافذة

ضمانات حقوق المستهلك

أمل حزام

نظمت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك ورشة عمل في 15 مارس 2014م بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المستهلك تحت شعار « نريد حقوقنا الهاتفية» و خلال الورشة تم مناقشة عدد من القضايا المهمة اهمها تزويد المستهلكين بعقود مشروحة بطريقة واضحة و لغة مبسطة يسهل الوصول اليها من قبل شركة الهاتف النقال، وفواتير نزيهة و ذات شفافية، و خدمات تساوي القيمة التي يدفعونها، وسلطة على المعلومات الخاصة بهم، ووضع المواصفات و الاشتراطات لاجهزة النقال و اجهزة تقوية البث بما يحقق الامن و سلامة صحتهم، و خدمات انترنت تساوي القيمة التي يدفعونها دون تقطعات، و استقبال شركات الاتصالات للهاتف النقال لشكاوى المستهلكين و الرد عليها.

ومن هنا نتساءل ما هي ضمانات حقوق المستهلك من المنتجات و عمليات الانتاج و الخدمات التي تؤدي الى مخاطر على صحة و سلامة المستهلك.

واين هو حق المعرفة؟

تزويد المستهلك بالحقائق و المعلومات الصحيحة عن السلع و الخدمات و حمايته من الاعلانات و بطاقات السلع التي تشمل معلومات مضللة و غير صحيحة.

وأين هو حق الاختيار للمستهلك؟

من العديد من المنتجات و الخدمات التي تعرض بأسعار تنافسية مع ضمان الجودة ما بعد البيع، وان تمثل مصالح المستهلك في اعداد سياسات الحكومة و تنفيذها و الاهتمام بعملية تطوير المنتجات و الخدمات.

وأين هو حق اشباع احتياجاته الاساسية ؟

حق المستهلك في الحصول على السلع الضرورية الاساسية و كذلك الخدمات كالغذاء، و الكساء، و المأوى، و الرعاية الصحية، و التعليم.

وأين حق الاستماع الى آرائه؟ ان تكون مصالح المستهلك في اعداد سياسات الحكومة وتنفيذها .

وحق التثقيف والحياة في بيئة صحية حيث يكون للمستهلك الحق في اكتساب المعارف و المهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الواعية بين السلع و الخدمات ادراكا لحقوقه اولا كمستهلك و مسؤولياته و كيفية استخدامها، و ان يكون للمستهلك الحق في العيش و العمل في بيئة نظيفة و خالية من المخاطر للأجيال الحالية والمستقبلية، و الاهم حق التعويض للمستهلك في تسوية عادلة للمطالب المشروعة، شاملة التعويض عن التضليل او السلع الرديئة او الخدمات غير المرضية.

وهناك نقطة مهمة هي تفعيل دور الرقابة على عملية صرف الشرائح، ومعاقبة العابثين بتلك الخدمة وفصلهم وتحويلهم الى الجهات الامنية لنشر روح الثقافة، و الاحترام، والأدب من خلال آلية عمل او خدمة يستطيع فيها المستهلك تقديم الشكاوى و الحد من ممارسات بعض المواطنين ذوي النفوس المريضة في مضايقة المستهلكين.

ومن هنا نستطيع القول ان الجمعية اليمنية للمستهلك تتمتع برؤية نحو وعي استهلاكي فاعل لمجتمع مدرك لحقوقه وواجباته الاساسية من اجل حماية حقوق التاجر و المستهلك و تطوير الاداء بأحدث الاساليب الادارية بما يحقق المصلحة الاجتماعية و الاقتصادية للفرد و الاسرة و المجتمع حفاظا على التوازن البيئي، و ترشيد انماط الاستهلاك، و العمل على ان يكون صوت الجمعية مسموعا و متواجدا في اوساط المجتمع لدى الجهات ذات العلاقة.

أفرجوا عن مشروع جائزة الصحافة والإعلام اليمني

امل ...

مشروع جائزة الصحافة اليمنية، والمنتدى الاقليمي للإعلام مشروع استراتيجي تم تقديمه الى رئاسة الجمهورية اسهاما جادا وفاعلا من قبل مركز التأهيل و حماية الحريات الصحافية (c t p j f) من اجل رعاية اول جائزة وطنية للصحافة وترجمة عملية تعزيز مبادئ الشراكة الحقيقية مع الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، من اجل تشجيع الصحافيين و الاعلاميين اليمنيين على الابداع والإجادة وتكريم المتفوقين و المتميزين وخلق تقليد يمني يساعد على الارتقاء بالإعلام و الصحافة الوطنية والالتزام بالمهنية، وخلق حراك صحافي وإعلامي فاعل وبناء من شأنه تعزيز روح التنافس والمبادرة الابداعية لتقديم رسالة مهنية وراقية، تمكن حضور اليمن في المحافل والمنتديات الاقليمية الفاعلة للصحافة و الاعلام بما يتناسب مع اهمية دورها الحيوي في العالم، من اجل نقل ما يجري من احداث ودعم مخرجات الحوار الوطني في بناء دولة مدنية حديثة تقوم على اسس الشراكة على جميع الاصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الاعلام في وقتنا الراهن ليس مجرد وسيط لنقل الاخبار والمعلومات، وإنما اصبح شريكا اساسيا في صنع الحدث، وخلق الرأي العام حوله من اجل الحد من سيطرة القوى الرجعية واعطاء فرصة للقوى المتنافسة لإحداث نقلة نوعية موازية لمعارك السيطرة على مواطن الثروة والقوة حيث اصبح الاعلام يمتلك اداة فاعلة في تلك المعارك على الصعيد المحلي والدولي وله اثر ملموس على واقع البلدان ومستقبلها بشكل غير مسبوق حتى اصبح الاعلام شريكا اساسيا في صنع الحدث من خلال الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة والتحلي بالمسؤولية، و عدم التحيز لأي طرف ضد آخر إلا فيما يخدم المصلحة العامة و اظهار الحقائق للجمهور، وحماية حرية الرأي والتعبير بما يتوافق مع المواثيق والتشريعات الدولية الداعمة لحقوق الانسان و حريته في التعبير عن رايه في اطار المسئولية والحرص على مصلحة و مستقبل اليمن دون قيود من اجل تعزيز دور الصحافة والإعلام في خلق الوعي الفردي والجماعي بطريقة ايجابية و بناءة، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية و الاجتماعية.

ودعوني اعرفكم بمركز التأهيل وحماية الحريات الصحافية (c t p j f) الذي يهتم بأهم ثروة تتواجد في جميع دول العالم وهي (الانسان) الثروة البشرية التي تعادل اوزان براميل النفط، والذهب، والألماس اذ تأسس المركز في 2001م وتم خلال تلك الاعوام اصدار (42) تقريرا دوريا و (10) تقارير نوعية، (11) تقريرا سنويا و(20) دراسة وبحثا، و(225) مشاركة داخلية وخارجية، وتنفيذ دورتين تدريبيتين محلية واقليمية، و(18) حملة تضامنية ومناصرة من اجل توفير خدمات مجانية، ورعاية صحية، وفرص تدريبية وتنمية قدرات، وحماية حقوق الصحفيين المادية و المعنوية والدفاع عنهم امام الجهات المسئولة، و تقديم المساندة والرعاية الممكنة بما يساعد على الارتقاء بمستوى الصحافة ويعزز قيم الحرية والديمقراطية والعدالة في الحياة العامة، و توقيع اتفاقيات تعاون مع مستشفيات خاصة لتقديم خدمات علاجية وطبية مجانية للحالات المرضية والانسانية وغيرها من المجالات التي تشمل الحاسوب، واللغات، وبرامج تطبيقية، وسكرتارية، مؤهل الدبلوم المتوسط والعالي واستفاد من تلك الخدمات (285) صحافيا وصحافية حيث بلغ عدد النشطاء والصحفيين في المركز حتى الثلث الاخير من 2012م (1885) عضوا من صحافيي مختلف مدن اليمن.

وبما ان الصحافيين والإعلاميين شركاء في عملية التنمية الاجتماعية ، الاقتصادية، السياسية، والأمنية و سلطة رابعة نطالب رئاسة الجمهورية والجهات ذات العلاقة بإطلاق مشروع جائزة الصحافة و الاعلام اليمني والمنتدى الاقليمي للإعلام احتفاء بالأعمال الابداعية وتعزيز روح التنافس سنويا.

الاقتصاد الوطني شهد نموا في أغلب القطاعات الاقتصادية

الحساب الجاري سجل عجزا بلغ 985.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2012م مقابل فائض قدره 574.2 مليون دولار أمريكي في العام السابق

متابعات / امل المذحجي:

يؤكد التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012م أن البنك شهد ، رغم استمرار التوترات السياسية التي شهدها الوطن بعد احداث 2011م ، نموا في اغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة للتحسن النسبي في الاوضاع السياسية و معاودة الاوضاع الامنية للاستقرار بشكل تدريجي مما انعكس على تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث اظهرت بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا بنسبة 2.0 % في عام 2012م مقارنة بانكماش نسبته 12.0 % خلال عام 2011م، و ارتفاع الناتج الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنسبة 4.4 % مقارنة بانكماش نسبته 11.9 % في العام 2011م، وعلى صعيد مالية الدولة و انعكاسا لارتفاع النمو الاقتصادي لمعظم قطاعاته خلال عام 2012م ارتفعت الايرادات العامة من (1709.3) مليار ريال عام 2011م نتيجة لزيادة الايرادات غير النفطية بشقيها الضريبية و غير الضريبية، كما ارتفعت النفقات العامة بشقيها الجارية و التنموية الرأسمالية بنسبة اعلى من ارتفاع الإيرادات العامة ما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة، حيث اظهرت بيانات الميزان الكلي عجزا بلغ نحو 4.9 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012م مقارنة مع عجز نسبته 4.6 في عام 2011م، وارتفاع اجمالي الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 43.8 % في عام 2011م الى حوالي 51.7 % في عام 2012م.

السياسة النقدية

اما في القطاع النقدي (النقود و الائتمان) فأسهم اداء السياسة النقدية في ظل استقرار الاوضاع السياسية و الامنية في احداث تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية حيث تراجعت معدلات التضخم من 19.5 % في عام 2011م الى 9.9 % في عام 2012م بينما استقر سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الخارجية في سوق الصرف الاجنبي وذلك في اطار الاستقرار في مستوى الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي و استمرار البنك المركزي بتغطية العملات المطلوبة لاستيراد المواد الغذائية الاساسية، حيث بلغت مبيعات البنك المركزي للبنوك التجارية حوالي (1107.9) مليون دولار امريكي حيث اسهم ذلك في الحد من المضاربة في سوق النقد الاجنبي و الحفاظ على استقرار سعر الصرف و بالتالي احتواء معدل التضخم في اطار الجهود المحفزة للقطاع الخاص ليلعب دوره في الاقتصادي الوطني حيث قام البنك في اكتوبر 2012م بخفض معدل الفائدة التأشيرية على الودائع من 20 % الى 18 % وفي ذلك السياق حافظ البنك المركزي على نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع العملات الاجنبية عند نسبة 10 % و بدون فوائد و المعمول بها منذ مارس 2011م ، وعلى نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الريال عند نسبة 7 % و بدون فوائد ايضا و المعمول بها منذ نهاية مارس 2008م، و ارتفاع العرض النقدي الواسع بنسبة 21.5 % خلال 2012م، و هذا يعود لارتفاع صافي الاصول المحلية و الاجنبية للجهاز المصرفي علما ان القطاع الخارجي اظهر فيه ميزان المدفوعات الكلي فائضا بلغ نحو 1602.9 مليون دولار امريكي في عام 2012م مقابل عجز بلغ 1398.2 مليون دولار امريكي في العام السابق، و يعود ذلك الى تحقيق فائض في الحساب الرأسمالي و المالي والذي بلغ 2195.7 مليون دولار امريكي في العام السابق، و يرجع فائض الحساب الرأسمالي و المالي خلال 2012م اساسا الى وجود فائض في حساب كل من الاستثمار المباشر و الاستثمارات الاخرى.

واظهر التقرير « ان الحساب الجاري قد سجل عجزا بلغ 985.6 مليون دولار امريكي خلال عام 2012م مقابل فائض قدره 574.2 مليون دولار امريكي في العام السابق و يرجع ذلك العجز الى ارتفاع قيمة الواردات تلبية للطلب المتزايد من الاستهلاك و الاستثمار وكذلك انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام و الغاز و التي مثلت 82.7 % من اجمالي الصادرات عام 2012م كما ارتفعت الاحتياطيات الاجنبية الاجمالية للبنك المركزي بنحو 1626.4 مليون دولار امريكي في عام 2012م مقارنة مع انخفاض بنحو 1410.0 مليون دولار امريكي في عام 2011م. وبالنسبة للإنتاج أوضحت بيانات قطاعات السلع في عام 2012م انكماشا بسيطا بنسبة 1.0 % مقارنة بانكماش في قطاعات الصناعات الاستخراجية و البالغ 14.7 % خلال هذا العام مقارنة مع انكماش في قطاعات نسبته 18.6 % في عام 2011م، في نفس الوقت سجلت القطاعات الاخرى خلال 2012 ارتفاعا في نسب نموها حيث ارتفع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7.2 % مقارنة بانكماش نسبته 13.5 % في العام السابق حيث سجل قطاع الكهرباء و المياه و الغاز نموا نسبته 1.9 % مقارنة مع انكماش بلغت نسبته 12.4 % في عام 2011 و سجل قطاع الزراعة و الغابات و الصيد نمو نسبته 3.2 % متراجعا عن نموا نسبته 1.9 % مقارنة مع انكماش بلغت نسبته 12.4 % في عام 2011 و سجل قطاع الزراعة و الغابات و الصيد نموا نسبته 3.2 % متراجعا عن نمو نسبته 3.8 % في عام 2011م.

وأشار التقرير بالنسبة الى سجل قطاع البناء و التشييد نموا نسبته 9.1 % مقارنة بانكماش نسبته 25.2 % في عام 2011 حيث سجل مجموع قطاعات الخدمات نموا نسبته 4.0 % مقارنة مع انكماش نسبته 13.5 % في العام الماضي حيث سجل فيه قطاع التمويل و التأمين و العقارات و خدمات الاعمال نموا بلغ حوالي 6.6 % مقارنة مع نمو بسيط بلغ 0.01 % في عام 2011 مؤكدا ان النشاط في قطاع النقل و التخزين و الاتصالات سجل نموا بمعدل 1.7 % مقابل انكماش بنسبة 26.7 % في العام السابق حيث بلغ معدل ارتفاع تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق

و الصيانة حوالي 4.8 % مقارنة مع انكماش نسبته 15.7 % في عام 2011 حيث سجل معدل نمو قطاع منتجي الخدمات الحكومية نسبة 3.6 % مقارنة مع نمو نسبته 3.7 % في العام الماضي، اما فيما يتعلق بتطور الطلب افاد التقرير ان الطلب المحلي اظهر فيه الاستهلاك النهائي الكلي ارتفاعا نسبته 16.1 % خلال عام 2012 مقارنة بانكماش نسبته 4.6 % في العام الماضي حيث يعود ذلك الى نمو الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 6.7 % في العام 2011 اضافة الى ارتفاع الاستهلاك النهائي العام بنسبة 20.1 % مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.7 % في العام السابق.